مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
٢٠٢٤ (١-٢٩)

الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية

يقين تيسير محمد القضاة
د. رضوان محمود المجالي

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ اكتوبر ٢٠٢٤م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية، في مقابل ذلك تأتي أهمية الدراسة في سياقها العلمي والعملي من خلال البحث في المتغيرات الاقتصادية والسياسية المترتبة على التطبيع في العلاقات الإمارتية الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، من خلال تتبع الآثار المترتبة عليها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وفكرياً.

وقد استخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار لتحقيق أهدافها وللإجابة عن أسئلتها والسؤال الرئيس: ما هي الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي-الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؟

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات جاءت اجابةً على أسئلتها وتحقيقاً لأهدافها من أبرزها: أن هنالك تراجع وعدم اهتمام رسمي عربي بالقضية االفلسطينية كأولوية عربية نتيجة انشغال الدول العربية بمصالحها وقضاياها الداخلية، في مقابل زيادة حدة الصراع في العلاقات العربية – العربية وانعكاس ذلك سلباً على القضية الفلسطينية. وقد جاءت الأبعاد الاقتصادية للتطبيع الاماراتي الإسرائيلي من خلال اضعاف المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وزيادة التأثير الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة العربية وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، في المقابل ذلك ظهرت الأبعاد السياسية في اضعاف دور السلطة الفلسطينية، والتقليل من دور المقاومة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ضد الاحتلال، وتشجيع الدول العربية للاعتراف والدخول مع إسرائيل في علاقات جديدة.. وقد أوصت الدراسة بضرورة التنبه إلى خطورة التطبيع مع إسرائيل وعلى مختلف المستويات لما له من تداعيات في إضعاف الحق العربي والفلسطيني. والتأكيد على حقوق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: التطبيع العربي الاسرائيلي، المنطقة العربية، القضية الفلسطينية، الصراع العربي الفلسطيني.

Abstract

The study aims to clarify the economic and political dimensions of Emirati-Israeli normalization on the Palestinian issue, in contrast to that, the importance of the study comes in its scientific and practical context by researching the economic and political variables resulting from normalization in Emirati-Israeli relations and their impact on the Palestinian cause, by tracking its economic, political, security and intellectual effects**.** The study used both the descriptive analytical approach and the decision-making approach to achieve its objectives and to answer its questions and the main question: What are the economic and political dimensions of the Emirati-Israeli normalization on the Palestinian issue?

The study reached a set of results and recommendations that came in response to its questions and to achieve its objectives, most notably: that there is a decline and lack of official Arab interest in the Palestinian issue as an Arab priority as a result of the preoccupation of Arab countries with their interests and internal issues, in contrast to the increase in the intensity of the conflict in Arab-Arab relations and its negative reflection on the Palestinian cause. The economic dimensions of the Emirati-Israeli normalization came through the weakening of the Arab economic boycott of Israel, and increasing the Israeli economic influence in the Arab region and in the Palestinian territories in particular, in return, the political dimensions appeared in weakening the role of the Palestinian Authority, reducing the role of the Palestinian resistance and Palestinian factions against the occupation, and encouraging Arab countries to recognize and enter into new relations with Israel. The study recommended the need to pay attention to the danger of normalization with Israel at various levels because of its repercussions in weakening the Arab and Palestinian rights. Affirming the rights of Palestinians to resist the Israeli occupation.

Keywords: Arab-Israeli normalization, Arab region, Palestinian cause, Arab-Palestinian conflict.

*** المقدمة**

يشهد العالم اليوم حالة من الصراع المستمر وعدم الإستقرار وخصوصاً المناطق العربية والإسلامية، في عام ٢٠٠١ وتحديداً اليوم الحادي عشر من سبتمبر وجميع الترتيبات التي حصلت بعدها على الدول العربية والموقف الدولي الأمريكي الواضح والثابت على هذا الحدث جعل من

الصراع أيقونة في العالم العربي وربط الإرهاب بالعناصر الإسلامية، مما أدى إلى اندلاع الحروب ببعض الدول العربية (العراق وسوريا واليمن وأفغانستان... إلخ)، انعكس ذلك أيضاً على القضية الفلسطينية وأثر سلبياً وبشكل متتال عليها حتى تاريخ اليوم.

ومن أهم تلك التطورات ضعف الموقف العربي إزاء القرار الأخير في كانون الأول ٢٠١٧ بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى القدس، قابل هذا القرار التقارب العربي مع إسرائيل وبشكل خاص بعض الدول الخليجية حيث قامت بعلاقات تطبيعية مع إسرائيل؛ ففي ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠ وقّعت الإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقات تطبيع للعلاقات مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي اعتبره رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد شتية، يوماً أسود في تاريخ العالم العربي. وكانت هذه الخطوة ضمن سياقات عربية متقاربة أصبحت أكثر من أي وقت مضى متفهمة لمصالح إسرائيل الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

الاتفاق الإماراتي مع إسرائيل يميل لكونه تحالفاً استراتيجياً أكثر منه اتفاق تطبيع والحجة مواجهة الخطر الإيراني، حيث جاءت سياقات اتفاق التطبيع لتعكس التحالفات الإستراتيجية والعسكرية التي تتشكل في المنطقة؛ فالإمارات لا تملك حدودا مشتركة مع إسرائيل و لم تخض حروباً مباشرة معها بل كان لها علاقات مع تل أبيب منذ أكثر من عقد في مجالات عدة: سياسية، واقتصادية، وأمنية، وثقافية هذا الأمر قد يترتب عليه تداعيات سياسية واقتصادية تؤثر بشكل سلبي على القضية الفلسطينية.

*** مشكلة الدراسة**

تظهر مشكلة الدراسة في البحث في الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي وتأثيرها على القضية الفلسطينية حيث شكل التقارب الإماراتي الإسرائيلي في مرحلة اتسمت بحالة عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة تأزم الملفات والقضايا العربية وزيادة حالة التدخل الإقليمي، قابل ذلك انخراط دول عربية إلى جانب الإمارات في علاقاتها مع إسرائيل في ظل تعقيد ملف التسوية السياسي الفلسطيني-الإسرائيلي، ترتب على ذلك تأثير كبير على القضية الفلسطينية في أبعادها المختلفة.

وبناءً على ما سبق فإن الدراسة ستحاول إيجاد حل لمشكلتين في دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي وانعكاسه على القضية الفلسطينية.

*** أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة لبيان الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية تحديداً، بالإضافة الى الأهداف التالية: –

١- التعرف على الدور العربي تجاه القضية الفلسطينية.

٢- البحث في العلاقات الإماراتية الإسرائيلية وتطورها من الجانبين الاقتصادي والسياسي.

٣- التعرف على التداعيات الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية.

*** أسئلة الدراسة**

تركز الدراسة على الإجابة على سؤال رئيسي وهو:-

ما هي الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي–الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة من أهمها:–

١– ما الدور العربي تجاه القضية الفلسطينية؟

٢– ما هي تطورات العلاقات الإماراتية —الإسرائيلية اقتصادياً وسياسياً؟

٣– ما هي التداعيات الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل على كل من دولة الإمارات العربية وإسرائيل من جهة والمنطقة العربية وفلسطين من جهة أخرى؟

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة العلمية والعملية على النحو التالي: –

١– الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة بأنها تعد من الدراسات العلمية الحديثة التي تنظر في أبعاد التطبيع الإماراتي، الإسرائيلي على القضية الفلسطينية والذي يعد له أثر كبير على القضية الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي فهي تثري المكتبات من خلال الإسهام الأكاديمي الذي يفيد الباحثون والمتخصصون في فهم الآثار الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها القضية الفلسطينية بعد الإعلان الثلاثي من قبل الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. في مقابل ذلك تظهر الأهمية العلمية للدراسة مفهوم التطبيع ومصوغاته في أبعاده الاقتصادية والسياسية ومدى التأثير الذي قد يحدثه في الملفات والقضايا الدولية والإقليمية.

٢– الأهمية العملية: إن الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في تتبع التغيرات التي طرأت على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في فلسطين بعد الإعلان عن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي والذي تطلب فهم وإدراك كبير من قبل صناع القرار في فلسطين وفي الدول العربية المجاورة لتحديد مدى خطورة هذا الإعلان. في مقابل ذلك فإن دراسة عملية التطبيع في سياقها العملي يظهر من خطورة التطبيع في أبعاده المختلفة وبشكل خاص الاقتصادية والسياسية.

*** منهج الدراسة**

لغايات تحقيق الأهداف المرجوة لهذه الدراسة، والإجابة على تساؤولاتها، سيتم توظيف عدد من مناهج البحث العلمي، وهي كما يلي: –

١– المنهج الوصفي التحليلي: هو طريقة لدراسة الظواهر والحقائق أو المشكلات العلمية التي تتعلق بطبيعة ظاهرة ما او حدث معين، ويعد من أكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كطريقة لفهم ظواهره واستخلاص سماته (تقي خالد ،٢٠٢٢).

ويقوم المنهج على وصف ظاهرة سياسية بناء على دراسة حقائق يتم خلالها تنظيم المعلومات ثم تصنيفها حتى تتوصل لبيانات وحقائق ويعبر عنها إما كيفياً أو كمياً حيث انه عندما يستخدم الوصف الكيفي فهو يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، بينما الكمي فانه يعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (مجموعة باحثين،٢٠٢٠ :٣).

وسيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال وصف وتحليل ظاهرة التعاون الإماراتي الإسرائيلي

عبر رصد هذا التعاون ومظاهر تطوره الملاحظ، وذلك في حركة النشاطات الإسرائيلية مع الإمارات سواء تمثلت تلك النشاطات بزيارات سياسيين إسرائيليين للإمارات، أو زيارات إسرائيليين مدنيين ضمن المؤتمرات العالمية، حيث ستقوم الباحثة بعد جمع المعلومات وتوصيفها بتحليلها للوصول إلى آثار وانعكاسات هذا التعاون على القضية الفلسطينية.

٢- منهج صنع القرار: هو طريقة صنع قرار مناسب للوصول إلى أفضلها وذلك لتحقيق أقل المخاطر والخسائر أعلى المكاسب، وهذه لعملية تتضمن أكثر من مرحلة وتشمل أيضا البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتحليل الإجراءات المقترحة التي دفعت صانع القرار لصنعه (أميرة مصطفى ،٢٠١٩).

عملية صنع القرار عملية يتم فيها تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة الإجراءات والتفاعلات بين الأنساق السياسية التي تتفاعل معها، وتمر عملية صنع القرار بمراحل تبدأ في تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها، من ثم البحث عن البدائل واختيار البديل المناسب، وتنتهي هذه المراحل في العمل على تنفيذ البديل الذي تم اختياره (عبد القادر القصبي ،٢٠٠٤ :٢٠١).

وسيتم توظيف طرق وأساليب معينة لصنع القرار في هذه الدراسة من خلال دراسة صانع القرار حيث يشكل محور العملية التوضيحية والتحليلية "رئيس دولة الإمارات العربية "لمعرفة دوافعه للتطبيع وقدرته على إدارة المؤثرات البيئية وكيف استجاب لها ،ومن ثم دراسة البيئة التي تحرك بها الرئيس الإماراتي والبدائل المطروحة أمامه حيال تطوير علاقاتهم مع إسرائيل واختيار البديل الذي يحقق أقل الخسائر وأعلى المكاسب لدولة الإمارات "دراسة البيئة الداخلية من حيث دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للإمارات العربية ،ودراسة البيئة الإقليمية وضغوطاتها ،وصولاً للبيئة الدولية "ومن ثم تحيدي الطريقة الصحيحة لاختيار أفضل القرارات التي تم صنعها.

*** مصطلحات الدراسة**

من المصطلحات الأساسية والتي لابد من تعريفها ما يلي: -

١- التعريف الاصطلاحي (التطبيع): مصطلح التطبيع أحد أكثر المصطلحات إثارة للإلتباس والجدل ويعمل معنى تحويل علاقة عداء أو خصام إلى علاقة طبيعية، وهذا أمر وارد حين يتوافر للتطبيع مبرراته وشروطه (عبد المنعم ،٢٠٢٠).

٢- التعريف الإجرائي (التطبيع): التطبيع في المفهوم الجاري هو إقامة علاقات مع دولة إسرائيل وأجهزتها ومواطنيها ‘‘كما لو أنّ’’ الوضع الراهن كان وضعًا طبيعيًا. ويعني بالتالي تجاهل حالة الحرب القائمة، والاحتلال والتمييز العنصري، أو هي محاولة للتعتيم على ذلك أو لتهميشه عن قصد.

٣- التعريف الاصطلاحي (الابعاد الاقتصادية): يعتبر البعد الاقتصادي بأنه الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم وهيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي جميع القطاعات، ويدور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات المستقبلية للاقتصاد (زكريا خنجي،٢٠١٩).

٤- التعريف الإجرائي (الأبعاد الاقتصادية): نعلم أن القوة الاقتصادية لاي دولة تعطي الثقل السياسي العالمي والاقليمي مما يجعل من التكامل الاقتصادي عنوان بين الدول ومن ثم يحقق الأمن الدائم اقتصادياً. ويمثل هذا البعد ركيزة مهمة للقوة العسكرية للدولة ويأمن الاكتفاء الذاتي لها من جميع

الاحتياجات، ويرتكز هذا البعد على جميع العناصر الاقتصادية الرئيسية الا وهي (الصناعة والتجارة والزراعة وتأمين المراد الطبيعية وراس المال).

٥- التعريف الاصطلاحي (الابعاد السياسية): مفهوم البعد السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم الابعاد السياسي اصطلاحاً، وقد تناول مجموعة من الباحثين تحليل مفهوم السياسة بشكل عام، من حيث دراسة طرق دراسته وتعددها وتناقضها مع مفهوم البعد السياسي وذلك من خلال الربط بين البعد وبين المجال البحثي المراد التعرف على البعد في إطاره، ويعد البعد الذي يحدد كيفية إدارة وتنظيم الأمن الدولي وتنظيم مواردها (عبد المنعم،١٩٨٨).

٦- التعريف الإجرائي (الابعاد السياسية): والبعد في المنظور الاجرائي مجموعة من الابعاد والتدابير التي تعمل على خلق حالة من الثقة والتعاون الاستقرار السياسي المتبادلة بين الدول، وتخلق مناخاً للمشاركة المجتمعية في آليات صنع القرار. والبعد سياسياً هو البعد الذي يعمل احداث تحولات جذرية في مجالات الحياة السياسية، وفق مجموعة من الابعاد التي تراعي قيم الدولة بأسلوب ديمقراطي تكون ضامنة لحريات الأفراد العامة.

٧- القضية الفلسطينية: هي قضية إسلامية عربية، صراع بين فلسطين وإسرائيل، تعدّ جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط، وترتبط بنشوء الصهيونية التي نادت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها، وبرز جحيم القضية منذ إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ والذي أعلن عن بناء وطن قومي يهودي في أرض فلسطين (مجالي،٢٠٢١ :٧).

٨- التعريف الاصطلاحي (المنطقة العربية): منطقة ممتدة جغرافياً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين على شواطئ "الخليج الإسلامي" شرقاً، حتى المملكة المغربية وموريتانيا على ضفاف المحيط الأطلسي غرباً، وسوريا وتونس شمالاً إلى السودان وجزر القمر جنوباً.

٩- التعريف الإجرائي (المنطقة العربية): ما زالت المنطقة العربية تحتل موقعاً جغرافياً مرموقاً بين القارات الثلاث من حيث المعابر المائية في الاتصالات البحرية، وتشتمل على جزء من أكبر ثروات العالم من البترول والغاز الطبيعي والكوادر الشبابية، يجمع شعوب المناطق العربية أمران اثنان: ثقافة واحدة ولغة رسمية واحدة.

*** الإطار النظري والدراسات السابقة**

*** الإطار النظري**

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية المصلحة الوطنية ونظرية الإتصال السياسي ونظرية الاقتصاد السياسي والتي تم توظيفها في دراسة أبعاد التطبيع الإماراتي مع إسرائيل على القضية الفلسطينية من الجانبين السياسي والاقتصادي.

*** نظرية المصلحة الوطنية**

تعد المصلحة الوطنية من أهم الركائز التي انطلقت منها الأمم المتحدة حول النهوض بواقعها والسعي نحو التطور، وبالإضافة إلى بعدها السياسي والوطني يمكن اعتبارها مفهوماً سلوكياً، ويعتبر مفهوم المصلحة السياسية مفهوم مرن وغير ثابت حيث يتغير مضمونه مع تغير الظروف السياسية المحيطة (معتصم ،٢٠١٥ :١٦).

إنطلاقًا من سعي الدراسة للتعرف على الابعاد السياسية والاقتصادية للتطبيع الاماراتي عقب ٢٠٢٠ وبالتالي

التعرف على اثار التطبيع على القضية الفلسطينية والتعرف على التغيرات الاقليميه الجديده الدافعه لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبالتالي سوف يتم استخدام اقتراب المصلحة الوطنية للتعرف على المصلحة الوطنية التي تسعى إسرائيل والامارات لتحقيقها, وأيضًا سوف يتم استخدام هذا الاقتراب للتعرف على أولويات المصلحة الوطنية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقاتها مع الإمارات ومن الأكثر إستفادة في المنطق؟، أما أنها مصالح مُتبادلة؟.

*** نظرية الاتصال السياسي**

يعرف الاتصال السياسي الذي يقوم بجمع التقنيات التي يتم استعمالها من المجموعات السياسية والحكام بالإضافة ايضاً مساعدة أهل الاختصاص في مواقع وميدان الاتصال السياسي ومنهم المهنيين في مجال النصيحة السياسية حتى يتم الوصول المحكومين والناخبين وكل التقنيات المستعارة من ميدان التسويق (كازنيف، ٢٠١٤ :٧٥-٧٦).

يعد كارل دويتش من أفضل رواد النظرية، فقد تناول من خلال كتبه أن الاتصال يُعد المحور الاساسي في العملية السياسية، ويرى دويتش أن العلاقات الدولية تستند على مفاهيم المصلحة والقوة، وتتعارض هذه النظرية مع الفكر العربي الإسلامي الذي ينظر للتطبيع على أنه انبطاح سياسي ولا يؤدي غرض التكامل والاندماج بل فيه انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاك للقضية الفلسطينية على عكس الدول الغربية التي تنظر للتطبيع على أنه تحقيق للأمن والاندماج الثقافي بين دولتين (مجالي ،٢٠٢١: ١٨-٢١).

سوف يتم توظيف النظرية في هذه الدراسة لتوضيح دور الاتصال في العملية السياسية بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل ومفهوم التطبيع ودراسة أشكال الاتصال المختلفة بين الدولتين وحدود الاتصال ونتائجها.

*** نظرية الاقتصاد السياسي**

هذه النظرية تعد من النظريات التي تقوم على دراسة التفاعل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد و السياسة .لقد قادت الانتقادات هذه النظرية من دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي، فعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص والتي تحدد جوهر (غيلبين، ٢٠٠٤).

سوف يتم توظيف النظرية في دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي – الإسرائيلي على القضية الفلسطينية، حيث ينتج عن التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية يكمن دورها في التأثير على القضية الفلسطينية.

*** الدراسات السابقة**

١- دراسة تُقى عصام السيد وأخرون (٢٠٢١) بعنوان ‘‘السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب ٢٠٢٠ دراسة حالة "الإمارات_البحرين": تتمثل أهمية وأهداف الدراسة في إلقاء الضوء على التطورات الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط من تطبيع بعض الدول الخليج مع إسرائيل، وتهتم الدراسة برصد التطورات التي حدثت في أخر الدول التي قامت بالتطبيع مع إسرائيل وهي

البحرين والإمارات، ووضحت ردود أفعال الشعوب العربية تجاه التطبيع الخليجي الأخير.

واستخدمت الدراسة منهج اقتراب تحليل النُظم، واقتراب المصلحة الوطنية.

توصل الباحثين في الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن للتطبيع انعكاسات كبيرة على الأمن القومي العربي أثرت على المنطقة خاصة في حالة الضعف التي شهدها الوطن العربي منذ عدم القدرة على توحيد الشعوب، وأن هذا التطبيع لم يكن وليد اللحظة بل منذ سنوات طويلة متمثلاً في العلاقات السرية واللقاءات لقيادات إسرائيل مع هذه الدول.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يقترح الباحثون الأخذ بها فيما يتعلق بعلاقات الدول العربية وإسرائيل من أهمها إنهاء كافة أشكال الخلاف الفلسطيني الداخلي وصولاً إلى مشروع وطني للمقاومة بكافة أشكالها، ضرورة التجاء الدول العربية إلى المراكز البحثية لتوصيف الأوضاع بموضوعية ووضع استراتيجيات عربية جديدة للتعامل مع إسرائيل، وضرورة التأكيد على مفهوم الوحدة العربية.

٢- دراسة مهند ياسين ويحيى قاعود (٢٠٢٠). فلسطين ودول الخليج.. العلاقات الفعلية: تناولت الدراسة اتفاق السلام الذي أبرم بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل بتاريخ ٢٠٢٠ وأطلق عليه اتفاق أبراهام، الذي ينص على تطبيع العلاقات بين البلدين بشكل كامل.

توصل الباحثين في الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن الاتفاق الثلاثي بين الإمارات والبحرين من جانب وإسرائيل من جانب أخر أضعف موقف القيادة الفلسطينية وتحركها ضد مشروع الضم وأن التحديات الداخلية أمام السلطة الفلسطينية تتجلى بعد توقيع الاتفاق في بناء خطة فلسطينية شاملة لمواجهة الضم وكواجهة خطة التسوية الأمريكية.

٣- دراسة جرابعة، محمود (٢٠٢٠). بعنوان اتفاق التطبيع الإماراتي /البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين: تناولت الدراسة ما سيتركه اتفاق التطبيع الإماراتي /البحريني مع إسرائيل من تداعيات واسعة على القضية الفلسطينية، ووضحت الدراسة أبرز ثلاثة تداعيات ستهمين بشكل كبير وواضح خلال الفترة القادمة على واقع القضية الفلسطينية، وأول هذه التداعيات تفاقم أزمة الثقة بين الفلسطينيين وقيادتهم، احتدام الصراع لخلافة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وآخر تلك التداعيات، فك الارتباط ما بين النظام الرسمي العربي والقضية الفلسطينية.

توصل الباحث في الدراسة إلى أن التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل سيكون مقدمة لمزيد من التطبيع العربي مع إسرائيل.

٤- دراسة Yoel Guzansky, Ari Heistein (2020) بعنوان The benefits and challenges of UAE-israel normalization: تناولت الدراسة المكاسب التي ستجنيها كل من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة من إضفاء طابع الرسمية على العلاقات بين البلدين، وبينت الدراسة أهم التحديات التي يمكن أن تفرضها اتفاقية التطبيع على إسرائيل من جانب والإمارات العربية المتحدة من جانب آخر.

وخلصت الدراسة إلى أن التطبيع قد يؤدي إلى إبعاد الإمارات العربية المتحدة عن الساحة الفلسطينية، وأن اتفاقية التطبيع ستضع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة بشكل رسمي وعلني معاً، هذا الأمر سيطرح مجموعة من التحديات المعقدة والمخاطر المحتملة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها شملت فترة زمنية امتدت إلى عام ٢٠٢٢ والتي شهدت جملة من التطورات في العلاقات الإمراتية الإسرائيلية بالإضافة إلى أنها جمعت الجوانب الاقتصادية والسياسية في العلاقات الإماراتية الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية بشكل عام.

*** العلاقات العربية الاسرائيلية: من الصراع إلى التطبيع**

منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، واجهت القضية الفلسطينية تحولات وانتقالات عدة نتيجة للتخبط السياسي من الأنظمة العربية التي تبنت في البداية الدفاع عن فلسطين والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية والدخول في صراع مع إسرائيل ثم انتقلت للتخلي عن هذا الدفاع ثم الوصول إلى مرحلة التطبيع مع إسرائيل والاعتراف بإسرائيل وشرعيتها والدعم للكيان المحتل (الفروخ لؤي ٢٠٢٢).

خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تميزت العلاقات العربية_الإسرائيلية بتحولات كبيرة تختلف عما قبلها من حيث التأثير والعلنية والسرعة منذ بداية الصراع العربي_الإسرائيلي قبل أكثر من سبعين عاما، خمسة عوامل ساهمت في مثل هذه التحولات: وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو للسلطة في إسرائيل، حالة التشتت العربي وحالة الانقسام في الجانب الفلسطيني.

*** الدور العربي تجاه القضية الفلسطينية**

شكلت الدول العربية البعد القومي لقضية فلسطين، والموقف العربي الداعم لها، والدافع الرئيسي في تحقيق الهدف الوطني الفلسطيني في آخر السنوات الماضية، وأصبحت القضية الفلسطينية مركز للاهتمام الدولي بسبب الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين، وبدأ في هذا الصراع إقامة الدولة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٤٨. حيث ساهم العديد من الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية وذلك من خلال طرح موضوع القضية الفلسطينية والتنديد في الاحتلال الإسرائيلي في محافل الدولية وفي مؤتمرات القمم العربية ومد العون للمقاومة الفلسطينية خلال فترات متتالية، إلى ان زادت تلك المرحلة وزاد معها تدهور في العلاقات العربية الإسرائيلية وشكل تزايد حالات التدخل الإقليمي والدولي في المنطقة العربية وانتشار عدم الاستقرار الإقليمي مع ظهور ثورة الربيع العربي لعام (٢٠١١) مرحلة ادت لظهور حالات جديدة ومختلفة من الصراع العربي الإسرائيلي (حداد ،٢٠١٥).

ظلت القضية الفلسطينية خلال الفترات الماضية عاملاً موحداً لشعوب الدول العربية والإسلامية، ونبذ الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان لذا فإن العالم بمختلف أجهزته الفاعلة وافق على المواقف الفلسطينية الرافضة للاستيطان والاحتلال وهجرة المستوطنين الاسرائيليين من الاراضي الفلسطينية لتحقيق السلام الدائم، وقد أقرت الدول العربية عن موقفها الراسخ وتأييدها لحق الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، وحق الفلسطينيين بعودتهم لاراضيهم، وقامت بتقديم الدعم الكبير

لجهود الاغاثات التي تقدمها الأمم المتحدة عن طريق وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين (أونروا) بعد أن وقفت واشنطن المساعدات في ايلول ٢٠١٨ (هاني ،٢٠٢٠).

وقد يحتاج الوضع العربي للمقاربة الشاملة المنفصلة عن القضية الإسرائيلية التي تشمل على المعالجة للوضع الداخلي في تلك الدول وإعادة ترتيب للاعمال العربية المشتركة من اجل تحقيق نتيجة إيجابية لجميع المشتركين ولتحديد انماط صحية للعلاقات التي تقدمها سياسات الولايات المتحدة الامريكية ودولة اسرائيل في المناطق العربية بينهم، ولن يتحقق السلام في دولة فلسطين ما لم يتم تنفيذ القرارات للشرعية الدولية التي تقوم على الاساس القانوني الدولي ولحماية الحقوق للشعب الفلسطيني وازالة كل الظلم التاريخي والذي يضمن التنفيذ والاستدامة لاتفاقية السلام (ابو عامر ،٢٠١٧).

وأخذت القضية الفلسطينية محور اهتمام للوطن العربي حيث كان لجامعة الدول العربية تأثير كبير في معالجة القضية الفلسطينية خاصة بعد قيام الاستعمار البريطاني بالتخلص من كافة المنظمات والهيئات العربية في دولة فلسطين (خلود جدي، سمية مسعودي ،٢٠١٦ :٢٨).

و لم تغفل القضية الفلسطينية وأحداثها في القرارات التي اصدرتها جامعة الدول العربية منذ نشأتها لعام ١٩٤٥، حيث أصدرت جامعة الدول العربية بعد الحرب التي جرت في ١٩٦٧، بيانا يوضح محاور الاحتلال الصهيوني واهدافه الاستعمارية للاحتلال، ودعت الأمم المتحدة والدول الأسيوية والإفريقية في المسارعة لاتخاذ قرارات سريعة ضد الاحتلال الصهيوني، مؤكدة أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة الإسرائيل على الأراضي الفلسطينية، المتمثلة في استمرار الاحتلال عليها وإقامة المستوطنات فيها باطلة تماما وان اي حق لاسرائيل في هذه الاراضي يعتبر حقاً باطلاً (محمد المغني ،٢٠١٦ :١٤).

ودعت جامعة الدول العربية على ضرورة المواصلة للتحرك العربي في مجالس الأمن والجمعيات العامة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، واشارة إلى ممارسة انواع من التاثير على المجتمع الدولي وذلك لوقف الإعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية حيث طالبت بإرسال المندوبين الدوليين وتطبيق بنود اتفاقية جنيف. حيث سعت لممارسة عدة ضغوطات على الحكومة الإسرائيلية عن طريق مطالبتها في إنشاء محاكمة دولية يجري فيها محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيلية (محمد المغني ،٢٠١٦ :١٣٧).

ومن خلال الدعم المالي والسياسي والمعنوي أصدرت جامعة الدول العربية صندوق "انتفاضة القدس" عام ٢٠٠٠، بتخصيص ٢٠٠ مليار دولار امريكي من الموارد، وخصصت هذه الموارد للإنفاق على عائلات الشهداء ورعاية أبنائهم وتقديم المساعدات للجرحى وتقديم كافة وسائل الاهتمام بهم. وقامت ايضا باطلاق "صندوق الأقصى" الذي بلغت موارده ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لازالة الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسات العزل والحصار ولدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره (محمد المغني ،٢٠١٦ :١٣٧ :١٣٨).

*** الصراع العربي ـ الإسرائيلي**

يمتاز الصراع العربي الإسرائيلي بأنه صراع أيديولوجي واغتصاب للأراضي والحدود الفلسطينية حيث كان هذا الصراع أول بند من بنود وعد بلفور الذي اشتد عام ١٩٤٨ م وانتهى في احتلال الأراضي الفلسطينية، و لم

تتوقف الصراعات الفلسطينية والصهيونية حيث تم دعمها من قبل بريطانيا، وتمحور ذلك بشن حرب عام ١٩٥٦ وحرب عام ١٩٦٧ ونتج عن ذلك ضمان أن التراع كان نزاعًا وجوديًا لا ينتمي إلى دولة فلسطين وحدها وإنما هدفه العالم العربي بالكامل، حتى حرب ١٩٧٣ وما تبعها من تفاوضات بين الشعوب العربية ودولة إسرائيل حيث تم توقيع اتفاقية بين جمهورية مصر والكيان الصهيوني وكانت هذه الإتفاقية الأولى عام ١٩٧٩، تبعها اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وغيرها من الإتفاقيات السرية والعلنية التي حدت من دور العرب في التراعات والمواجهات وبسبب هذه الإتفاقيات فإن القضية الفلسطينية عزلت عن العالم الخارجي والعالم العربي وجعلت هذا الصراع يتحول من صراع جزئي إلى صراع شامل يتمحور في مواجهة الدولة الفلسطينية الواحدة ضد الكيان الصهيوني ومن يدعمه.

ويُعتبر الصراع العربي _الإسرائيلي من أصعب الصراعات واكثرها تعقيدا على مدى التاريخ ؛وينظر اليه على انه صراع شامل ومعقد بكل ابعاده السياسية والثقافية والعسكرية كما لعب البعد الديني دورا كبيرا وواضحا في هذا الصراع حيث استمر الكيان الصهيوني ولفترات متتالية بترويج ونشر الافكار والتفسيرات الدينية المغلوطة، واندلعت الحرب بين الكيان الصهيوني والعرب واستطاعت إسرائيل فيها من الاحتلال لمساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، واكتسبت الصراعات العربية الإسرائيلية اهتماما واسعا وعالمياً وجاء بسبب الاهمية الاقتصادية والدينية للشرق الأوسط.

ومازالت التوترات من أهم سمات الصراع العربي _الإسرائيلي خلال فترة التفاوضات منذ اتفاقية كامب ديفيد مروراً بمؤتمر مدريد للسلام الذي اقيم في عام ١٩٩١ ولا ننسى بالذكر اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣ حتى وقتنا هذا، وبقى الوضع على ما هو عليه دون اي تغيير والتوصل لحل هذا الصراع بسبب موقف الأطراف المعنية والتدخلات من اطراف خارجية، الذي ادى الى تفكك الإتحاد السوفيتي بداية التسعينيات الذي زاد الامر تعقيدا حيث خسرت الشعوب العربية القوى الدولية المساعدة لها وانفردت الولايات المتحدة بالأدوار في حل الصراع وكانت الحليف الاقوى للكيان الصهيوني والداعم الأول لها (ناجي الهتّاش ،٢٠١٠ :٢١٦).

لعبت واشنطن دورا مهما وأساسيا في الصراع العربي_الإسرائيلي، وقامت بإصدار قرارات التقسيم التي صدرت عام ١٩٤٧ عن الجمعية العامة، وشهدت مراحل الصراع حتى يومنا هذا ،واخذ التراع العربي _الإسرائيلي في تلك الفترة ميزة عسكرية وقانونية وحضارية وطغى عليها الميزه العسكرية ،وكان لواشنطن عدة قرارات المتصلة بالصراع العربي _الإسرائيلي ، ومر الصراع العربي الإسرائيلي في مختلف المراحل و كان لواشنطن دورا مهما في حل قرارات التقسيم عام ١٩٤٧ ،ثم حرب ١٩٤٨ والتصدي لهذه الحرب والعمل على حل المشاكل الناتجة عن الحروب التالية حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ (عبدالسلام، داود ،٢٠٠٦ :١٣) .

*** التطبيع العربي_الاسرائيلي**

رغم وجود علاقات سرية أو نشاطات غير رسمية بين الدول العربية وإسرائيل التي أعلنت تطبيعها مؤخراً، إلا أن ذلك لا يقلل من وقع إعلان التطبيع العلني وآثاره بعد توقيع معاهدات "سلام" وتعاون، بين كل من: الإمارات

العربية المتحدة ومملكة البحرين، ومن ثم السودان والمغرب مع "إسرائيل" وجميعها تمت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ برعاية من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ويترتب على هذه الإتفاقيات التزامات تخضع لها الدول الموقعة بموجب بنود هذه المعاهدات، وتفتح المجال أمام "إسرائيل" للتغلغل في الأوساط العربية بغطاء شرعي وحماية حكومية لممارسة النشاطات الاقتصادية والثقافية المختلفة، وسيزداد انكشاف هذه المجتمعات على الاحتلال بعدما أصبح بنظر حكوماتها "كياناً طبيعيا" في المنطقة، وأخرج من دائرة العزلة والشعور بالنبذ، ورفعت من معنوياته للمضي قدماً في مشروعه (حسن، ٢٠١٦ : ٢٨).

ويساهم التطبيع في ضرب الرابط العميق الذي يربط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وأخطره التطبيع الذي وصل الى درجة التحالف مع "إسرائيل" في عدد من الملفات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية والسياحية وكلاً من البحرين والإمارات، والتي كانت أساساً لعقد شراكات ومشاريع صناعية واستثمارية علنية، تصب لصالح المشاريع الاستعمارية المستمرة في سرقة الأرض والمقدرات الفلسطينية (إسماعيل ،٢٠١٠ :٣٤)، وستترك أثرا سلبيا بمحتواها ومجالها على مقومات الصمود الفلسطيني، فيما جاءت اتفاقيات التطبيع السوداني والمغربي مع الاحتلال بعد المساومة على ملفات سياسية في البلدين، الأول برفع الحصار السياسي عنه وتقديم دعم ومشاريع اقتصادية، والثاني بمنحه اعترافاً أمريكيا بأحقيته في الصحراء المتنازع عليها، وبذلك تم تغليب مصالح هذه الدول السياسية على حساب مواقفها من القضية الفلسطينية، وفتحت العلاقات على مصراعيها مع كيان الاحتلال(داوود،٢٠٠٢ : ٧-٨).

وكانت إسرائيل من خلال تطبيعها مع الحكومات العربية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف (أحمد نوفل ،٢٠١٠ :١٨٩): -

١- الاعتراف العلني من قبل الدول العربية بأن فلسطين إسرائيلية ليست عربية.

٢- صمت الحكومات العربية عن كافة الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

٣- قبول العرب ب ‘‘إسرائيل" باعتبارها قوة أساسية ورئيسية في الشرق الأوسط بالجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٤- نجاح إسرائيل في تحقيق الغزو الإعلامي والثقافي للعرب، هذا يهدد العقيدة العربية.

٥- إجراء تغييرات على الخطاب السياسي العربي من خطاب جماهيري مقاوم ومعارض للوجود الإسرائيلي إلى خطاب داعم للسياسات الإسرائيلية.

*** العلاقات الإماراتية_الإسرائيلية**

تميزت العلاقات العربية الإسرائيلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتحولات كبيرة لم يحدث لها مثيل من حيث السرعة والتأثير والعلنية منذ بداية الصراع العربي-الإسرائيلي قبل أكثر من سبعين عاماً، فحدوث اختراقات محدودة في جدار العمود العربي قبل هذا التاريخ لم يكن خافياً على أحد، مستفيداً من الانقسام الفلسطيني والتشتت والتمزق العربي والتراجع الإقليمي والدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لدولة إسرائيل (حسن المومني، ٢٠٢٠).

وقد ساهمت عدة عوامل في التقارب الإمارتي مع إسرائيل ووجود استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية فضلا عن فشل ثورات الربيع العربي وتزايد حالة الانقسام الفلسطيني والدور الاقليمي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط وفي القلب منها المنطقة العربية (العشماوي، ٢٠١٩، ٨٦٩).

وتعتبر معاهدة السلام الإسرائيلية مع الإمارات والبحرين من ضمن التحولات المهمة في تطور العلاقات الإسرائيلية – العربية والتي أثرت بالفعل على أمن النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الخليجي، وفيما يلي بيان لأبرز تداعياتها على أمن النظام الإقليمي العربي(احمد جلال، ٢٠٢١).

*** لمحه تاريخيه عن تطور العلاقات الاماراتية _الاسرائيلية**

تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بإسرائيل كدولة، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية العامة بين البلدين قائمة، وفي السنوات الأخيرة، اشتركت البلدان في تعاون غير رسمي واسع النطاق بسبب معارضتها المشتركة للبرنامج النووي الإيراني وللتأثير الإقليمي. فتحت إسرائيل في عام ٢٠١٥ بعثة دبلوماسية رسمية في أبو ظبي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة(Weinglass, Simona,2015).

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز علاقات إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومن أهمها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠: ٤-٥): -

١- تشكل الإمارات جزءاً من محور عربي يضم إليها السعودية ومصر والأردن والبحرين، ولهذا المحور نفوذ في عدد من الدول العربية، وتتطلع إسرائيل إلى أن يشجع توقيع اتفاقية السلام مع الإمارات والبحرين دولا عربية أخرى، وفي الحقيقة تسعى إسرائيل للانضمام لهذا المحور بشكل يمنح وجودها فيه شرعية وعلنية.

٢- تأمل إسرائيل أن تؤدي الاتفاقية مع الإمارات إلى تدفق الاستثمارات الإماراتية والخليجية إليها، وفي المقابل، تسعى إسرائيل إلى زيادة صادراتها إلى الإمارات، ومنها إلى بقية دول الخليج في عدد من المجالات، وفي مقدمتها الأمن السيبراني، والخدمات المتعلقة بالتجسس، والتكنولوجيا المتطورة، والمعدات العسكرية، وتسعى إلى زيادة نشاط الشركات الإسرائيلية، وتأسيس فروع لها في المنطقة.

٣- تلعب الإمارات دوراً مهماً داخل حدود المنطقة وخارجها بما ينسجم مع مصالح ومواقف المحور العربي.

٤- تسعى إسرائيل إلى جعل الإمارات العربية المتحدة مركزاً متقدماً في إطار التنسيق الأمني المشترك بين أبو ظبي وتل أبيب.

ومرت العلاقات الإماراتية _الإسرائيلية بتسلسل تاريخي قبل الإعلان الرسمي عن اتفاقية التطبيع العلنية، ويتضمن التسلسل زيارات سرية واتصالات بين الإمارات وإسرائيل بهدف صياغة عملية التطبيع بين الدولتين ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم(١).

جدول (١) التسلسل الزمني للعلاقات الإماراتية _الإسرائيلية

الرقم	الفترة	المناسبة
١	٢٠١٥	كان هناك لقاء أجراه "محمد دحلان" المستشار الأمني لوزير الخارجية الإماراتي "عبدالله بن زايد" مع وزير الدفاع الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان" وجرى اللقاء في باريس.
٢	سبتمبر ٢٠١٦/	شارك الجيش الإماراتي في مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الجوية الإسرائيلية والباكستانية والإسبانية في أمريكا.
٣	٢٠١٧	مارس ٢٠١٧ استمر الجيش الإماراتي بالمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الجوية الإسرائيلية والأمريكية والإيطالية واليونانية. يوليو ٢٠١٧ جرى لقاء بين وزير الخارجية الإماراتي "عبدالله بن زايد" ونتنياهو في نيويورك.
٤	أكتوبر ٢٠١٨/	سمحت الإمارات للرياضيين الإسرائيليين في المشاركة في بطولة الجودو التي أقيمت في أبو ظبي وسمحت لهم برفع العلم الإسرائيلي على أراضيها.
٥	٢٠١٩	يوليو ٢٠١٩ نظمت الأمم المتحدة مؤتمر المناخ في أبو ظبي وسُمح لوزير الخارجية والمخابرات الإسرائيلي السابق "يسرائيل كاتس" المشاركة في المؤتمر. أغسطس ٢٠١٩ قدمت إمارة أبو ظبي دعم بقيمة ٣ مليارات دولار ليتم تزويدها بالأدوات الإستخبارية الحديثة.
٦	٢٠٢٠	مايو ٢٠٢٠ شركة الإتحاد للطيران قامت بإطلاق أول رحلة لها لإسرائيل أوصلت فيها إمدادات طبية لدعم فلسطين بجائحة كورونا. يونيو ٢٠٢٠ أطلقت شركة الإتحاد ثاني رحلاتها لإسرائيل لتقديم مساعدات طبية، وفي الشهر ذاته أعلن نتنياهو أن الإمارات ستوقع مع بلاده اتفاقاً للتعاون بشأن جائحة كورونا كما أرسلت الإمارات ١٠٠ الف عبوة تشخيص لفايروس كورونا لإسرائيل .

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مرجع (موقع الجزيرة نت ،٢٠٢٠).

*** العلاقات الاقتصادية الاماراتية_الاسرائيلية**

حين أُعلن عن "اتفاقيات إبراهيم" في شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠ في خضم حالة التشوش الجماعية التي أحدثتها الجائحة، لم يكن صمود التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين (ولاحقاً السودان والمغرب) أمراً مفروغاً منه. ورغم ذلك من الممكن وضع هذه الخطوة في سياق الاتجاهات الإقليمية الأوسع نطاقاً. ومن المرجح في المرحلة المقبلة أن تحفّز التجارة والاستثمار الثنائيين التعاونَ في مجالات أخرى. ومع ذلك قد تكون الاستثمارات المشتركة في بلدان ثالثة وغيرها من الترتيبات الاقتصادية متعددة الأطراف هي التي ستعمل أكثر من غيرها على النهوض بالأهداف الاستراتيجية المشتركة، وفي حين أن العامل المباشر الذي حفّز "اتفاقيات إبراهيم" كان اقتراح الإمارات بتطبيع العلاقات مع إسرائيل إذا ما أوقفت هذه الأخيرة خططها لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، إلا أن عوامل أخرى لعبت دورها أيضاً، واستطاعت الإمارات الاستفادة سياسياً من علاقاتها السرية القائمة منذ فترة طويلة والتي تأمل في نموها بشكل كبير في مجالَي التجارة والاستثمار، علماً بأن بعضها مرتبط بالأمن أيضاً. وكان أحد العوامل المحفزة الأخرى التوافق المتزايد على جبهتين: المخاوف المتعلقة بدور إيران المخلّ بالاستقرار في المنطقة والتصور بفك ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وسط تركيزها الأكبر على منطقة المحيطين الهندي والهادئ (جواد الحمد، ٢٠١٩).

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل والإمارات الزخم الأكبر بين الدول التي تسعى إلى التطبيع مع إسرائيل. وحتى قبل إبرام الاتفاقيات، كانت التجارة بين إسرائيل ودول الخليج، بما فيها الإمارات، تقدَّر بنحو مليار دولار سنوياً، معظمها من خلال شركات تابعة مقرها في أوروبا ودول أخرى. غير أن التجارة الثنائية بين الإمارات وإسرائيل ناهزت وحدها المليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١، دون أن تشمل السياحة والاستثمار، وقال مسؤولون إماراتيون إنها قد تتجاوز المليار دولار، وفي حين أن الإمارات العربية المتحدة وقعت العديد من مذكرات التفاهم وبدأت المفاوضات حول "اتفاقية التجارة الحرة" في عام ٢٠٢١.وشكلت التكنولوجيا الإسرائيلية اهتمام كبير

عند دول الخليج، لكن هذه الدول ترى مصلحة مشتركة في توسيع التعاون في مجالات مختلفة كالزراعة والمناخ والصحة إلى الأمن السيبراني والخدمات المالية. فبعد مرور فترة إبرام الاتفاقيات، أعلنت الإمارات في عام ٢٠٢١ عن خطط لاستثمار ١٠ مليارات دولار في إسرائيل من ضمن الأموال الخاصة والحكومية التي من المرجح أن تشمل الاستثمار في الشركات التكنولوجية الإسرائيلية الناشئة وكذلك المشاريع الكبرى. وبسبب المخاوف البيئية لا يزال هناك الكثير من الأحاديث عن استثمارات كبيرة لصناديق الثروة السيادية الإماراتية في إسرائيل (شفيق ناظم ،٢٠٢١: ٣٠).

أما بالنسبة لتطبيع الإمارات مع إسرائيل فرافقه العديد من التهديدات المتزايدة، لكن القادة الإماراتيين أكدوا أنهم يعتبرون التطبيع مع إسرائيل جزءاً من إعادة تنظيم أوسع نطاقاً للسياسة الخارجية للإمارات مع أهداف اقتصادية. ففي كلمة ألقاها وزير الدولة الإماراتي السابق أنور قرقاش في "ملتقى أبو ظبي الاستراتيجي" في عام ٢٠١٩، حذّر من الانكماش الاقتصادي الإماراتي بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب تراجع القطاعات التي تنطوي على قدر كبير من الاتصال والتفاعل بين الناس، كالسفر والضيافة. وبينما يتوقع "صندوق النقد الدولي" أن نمو "الناتج المحلي الإجمالي" سوف ينتعش إلى ٢٪ في عام ٢٠٢١، فإنه يشير إلى أن النمو لم يعد بعد إلى المعدلات التي سبقت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧).

وتُعد إصلاحات التأشيرات والملكية الأجنبية التي أعلنت عنها دولة الإمارات في عام ٢٠٢١ جزءاً من جهد أكبر لجذب واستبقاء العمّال ذوي المهارات العالية ممّن يستطيعون المساهمة في تحقيق هدف الإمارات المتمثل في بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وتنتهز شركات التكنولوجيه الإسرائيلية هذه الفرص فوفقاً لبعض التقارير تقوم شركات مثل "فينتيك رابيد" (Fintech Rapyd) مقرها تل أبيب بفتح مكاتب لها في الإمارات، على أمل جذب قوة عاملة دولية وسط نقص العمالة في إسرائيل. كما قامت شركة رأس المال الاستثماري "أور كراود" (Our Crowd) ومقرها القدس بالاعلان أنها ستقوم بإنشاء متجر في "سوق أبو ظبي العالمي"، قائلة إنها لن تسمح للشركة بزيادة رأس المال في الإمارات فحسب، بل ستعمل أيضاً على الترويج للشركات الناشئة الإماراتية والإقليمية حيث خصص "مكتب أبو ظبي للاستثمار"، ومقره في "سوق أبو ظبي العالمي"، ٢ مليار درهم إماراتي (حوالي ٥٠٠ مليون دولار) كمنح وخصومات على "رواتب ذوي المهارات العالية" للشركات التي تتخذ من المركز المالي مقراً لها. (ايرك ألتر، ٢٠٢٢)

وفي سياق سعي الإمارات لحماية دورها كمركز مالي واقتصادي إقليمي، فقد سعت الامارات أيضاً على إبرام مجموعة وافرة من الاتفاقيات التجارية الجديدة مثل "اتفاقية التجارة الحرة" مع إسرائيل وكذلك مع الهند وتركيا وإندونيسيا وكولومبيا وتوسيع الاستثمار الاستراتيجي، لا سيما

في آسيا وأفريقيا. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا والابتكار الإسرائيليين وخبرة الشركات الإماراتية في إدارة المشاريع والخدمات اللوجستية، تأمل الإمارات في متابعة صفقات ثلاثية أو حتى متعددة الأطراف مع إسرائيل في دول ثالثة، وبالإضافة إلى اقتران الخبرة النسبية، تمنح الاتفاقات الثلاثية كلا الطرفين غطاء وثقة قد لا تكون موجودة بعد على الصعيد الثنائي. وايضا وقعت الإمارات وإسرائيل والأردن اتفاقية المياه مقابل الطاقة والتي ستقوم بموجبها شركة إماراتية ببناء محطة للطاقة الشمسية في الأردن لتوفير الكهرباء لمحطة إسرائيلة لتحلية المياه، والتي بدورها سترسل المياه إلى الأردن. ووافقت إسرائيل على زيادة الصادرات الأردنية إلى الضفة الغربية بنحو ثلاثة أضعاف كجزء من اتفاقية مياه منفصلة؛ وهو طلب قائم منذ مدة طويلة يمكن أن يساعد في دعم الاقتصاد الأردني والفلسطيني، بالإضافة إلى "اتفاقيات إبراهيم"، كان هناك تعميق للعلاقات الاقتصادية والسياسية مع شريكي السلام الأقدم لإسرائيل، الأردن ومصر. وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت بأول زيارة لرئيس دولة إسرائيلي لمصر. ووافقت إسرائيل على صادرات غاز إضافية إلى مصر عبر الأردن، مما أدى إلى تعميق الروابط الإقليمية في مجال الطاقة (الكتاب السنوي لدولة الامارات، ٢٠٢١: ٣ – ٥)

ومن المؤمل ان يكون في دولة الامارات تكامل اقليمي وإلى فتح فرص للتوسع في الأسواق أكثر في أوروبا. كما شاركت الشركات الإماراتية في المبادرات وقد أكملت شركة "مبادلة" الإماراتية شراء حصة بقيمة مليار دولار في حقل غاز "تمار" الإسرائيلي، مما يجعلها أكبر صفقة تجارية بين إسرائيل والإمارات منذ التطبيع. وسرت أيضاً تكهنات عن مشاريع مشتركة محتملة بين تركيا والإمارات وإسرائيل، والتي يمكن أن تشمل مكوناً للطاقة، فقد أعلنت الإمارات عن صندوق استثمار في تركيا بقيمة ١٠ مليارات دولار خلال زيارة قام بها ولي العهد الإماراتي الأمير محمد بن زايد. وأشارت الزيارة إلى تقارب بين تركيا والإمارات بعد أن انحازا إلى طرفين متعارضين في عدد من الصراعات الإقليمية في السنوات الأخيرة، من ليبيا إلى الشقاق القطري. وقد سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع إسرائيل، التي توترت الروابط معها منذ أكثر من عام، وكذلك مع مصر، وربما السعودية في نهاية المطاف، وسط فوضى اقتصادية محلية شملت ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الليرة التركية، وخارج منطقة الشرق الأوسط، يُعد إنشاء مجموعة عمل من وزراء خارجية الولايات المتحدة والهند والإمارات وإسرائيل بمثابة مكاسب أخرى من الاتفاقيات. وفي حين أطلق البعض على الكتلة اسم "الرباعية الجديدة"، بخلاف الحوار الأمني الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، فإن تركيز هذا الاتحاد، على الأقل في البداية، سيكون اقتصادياً فقط (خليل ابراهيم الجسمي، ٢٠٢٠ :١٥٥).

اتفق الاقتصاديون على أن اتفاقات أبراهام ستؤدي إلى زيادة كبيرة في التجارة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. فمن جهة، تمتلك إسرائيل قطاعها التكنولوجي الكبير، بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية، وبالمقابل، تمتلك الإمارات ثاني أكبر اقتصاد في الخليج بعد المملكة العربية السعودية. بينما لا تزال الإمارات تهيمن عليها مبيعات النفط، إلا أنها تحاول التنويع في استثماراتها (ابو عامر، ٢٠٢٠).

واشارت كيتاكي شارما في عام ٢٠٢٢، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة أبحاث للبيانات والاقتصاد في دبي Algorithm Research أن التجارة بين الإمارات وإسرائيل ستتجاوز ١٠ مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتبين انه تم التوقيع على الاتفاقية في عام ٢٠٢٠، وقدمت بالفعل دفعة تجارية هائلة لكل من إسرائيل والإمارات. وتشير إلى بيانات الأمم المتحدة التي تظهر أنه في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية السنوية إلى الإمارات من ٧٤ مليون دولار إلى ٣٨٤ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفعت التجارة التي تسير في الاتجاه الآخر من ١١٥ مليون دولار إلى ٦٣٢ مليون دولار (العربي News، ٢٠٢٢).

وقد نصت بعض مذكرات التفاهم بين الإمارات وإسرائيل على اتفاقات متعلقة بالزراعة والطاقة النظيفة والأمن السيبراني والمدن الذكية".كما تم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في أوائل عام ٢٠٢٢ أدت إلى إلغاء التعريفات الجمركية على ٩٦٪ من السلع المتداولة بين البلدين.

*** العلاقات العسكرية والأمنية الاماراتية_ الاسرائيلية**

بعد إعلان الامارات توقيعها اتفاقية تطبيع للعلاقات مع إسرائيل قدمت تبريراً له بأنه أوقف مخططات الضم الاسرائيلية للاراض الفلسطينية. لكن إسرائيل نفت إلغاء الضم، بل أعلنت أنه بموجب هذا الاتفاق، انتهت فكرة الارض مقابل السلام. تستذكر الولايات المتحدة وإسرائيل بامتنان ظهور دولة الامارات العربية المتحدة في حفل استقبال البيت الابيض الذي أقيم في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، حيث قدم الرئيس ترامب رؤيته للسلام، وتعربان عن تقديرها للبيانات الداعمة للامارات العربية المتحدة. وسيواصل الطرفان جهودها في هذا الصدد للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الاسرائيلي الفلسطيني. كما هو موضح في رؤية السلام، يمكن لجميع المسلمين الذين يأتون بسلام لزيارة المسجد الاقصى والصلاة فيه، ويجب أن تظل الاماكن المقدسة الاخرى في القدس مفتوحة للمصليين المسلمين من جميع الاديان. يعرب رئيس الوزراء نتنياهو وولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن تقديرها العميق للرئيس ترامب لتفانيه من أجل السلام في المنطقة والنهج البرغماتي والفريد الذي اتبعه لتحقيق ذلك (عبد الكريم طارق، ٢٠٢١، ٥٩:٨١).

ووصف البيان الاتفاق بـــ"الإنجاز الدبلوماسي التاريخي" الذي من شأنه "أن يعزز من السلام في منطقة الشرق الأوسط، وهو شهادة على الدبلوماسية الجريئة والرؤية التي تحلى بها القادة الثلاثة، وعلى شجاعة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل لرسم مسار جديد يفتح المجال أمام إمكانات كبيرة

في المنطقة، وأكد أن إسرائيل "ستتوقف عن خطة ضم أراض فلسطينية" بحسب ما كانت تنص عليه خطة ترامب للسلام، و"تركز جهودها الآن على توطيد العلاقات مع الدول الأخرى في العالم العربي والإسلامي". وأشار البيان المشترك إلى أن وفودا من الإمارات وإسرائيل ستجتمع لتوقيع اتفاقيات ثنائية تتعلق بقطاعات الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة وإنشاء سفارات متبادلة. ووقع الفلسطينيون اتفاق سلام مع إسرائيل العام ١٩٩٣ قامت بموجبه السلطة الفلسطينية. كما وقع الأردن اتفاق السلام في ١٩٩٤. وسجلت خلال السنوات الأخيرة خطوات تقارب واضحة وكثيرة بين إسرائيل وعدد من دول الخليج (Mahjoob Zweiri، ٢٠٢٠).

وبصرف النظر عما نُشر حول وجود علاقات إسرائيلية- إماراتية على مدار أكثر من عقدين، يمكن الانطلاق من تناول "مسألة الأمن" بين الطرفين من نقطة ورودها بصورة واضحة في البيان المشترك للولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، الصادر عن البيت الأبيض في ١٣/٨/٢٠٢٠، الذي جاء في الفقرة الثالثة منه: " ستجتمع وفود من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في الأسابيع المقبلة لتوقيع اتفاقات ثنائية تتعلق بالاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة وكذلك الأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة فضلاً عن الرعاية الصحية والثقافة والبيئة وإنشاء سفارات متبادلة ومجالات أخرى ذات المنفعة المتبادلة" .. وجاء في الفقرة السادسة من البيان ذاته: " وستنضم إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط من أجل توسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني".. و" تشترك إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة في رؤية مماثلة فيما يتعلق بالتهديدات والفرص في المنطقة فضلاً عن الالتزام المشترك بتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية وزيادة التكامل الاقتصادي وتنسيق أمني أوثق (مارك وادوارد، ٢٠٢٠).

كما انـــدرجت "مسألة الأمن" في "معاهدة السلام" التي وقعتها إسرائيل والإمارات، يوم الثلاثاء في ١٥/٩/٢٠٢٠، خلال مراسم ترأسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بحديقة البيت الأبيض، حيث جاء في البند الرابع من المعاهدة: "يولي الطرفان أهمية للتفاهم والتعاون والتنسيق بينهما في مجالات السلام والاستقرار، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لعلاقاتهما ووسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل. ويتعهـــد الطرفان باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضد بعضهما البعض في أراضيهما أو انطلاقاً منها، وبرفض أي دعم لمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيهما أو انطلاقاً منها. كما يتعهد الطرفان بدراسة هذه الأمور ومناقشتها بانتظام، وإبرام اتفاقيات وترتيبات مفصلة بشأن التنسيق والتعاون (مارك وادوارد، ٢٠٢٠).

وبعد أربعة أيام من توقيع المعاهدة، نشر موقع صحيفة "نيويورك تايمز" نفياً لمسؤولين أمريكيين في حينه بأن يكون هناك بيع دفعة جديدة من الأسلحة المتطورة كمكافأة مباشرة للدور الإماراتي في الاختراق الدبلوماسي الذي أعلنه الرئيس ترامب، حيث ستصبح الإمارات ثالث دولة عربية تعترف بإسرائيل، بعد مصر والأردن، فيما ستعلق إسرائيل ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة. لكن أولئك المسؤولين لم يجادلوا في أن الزخم الجديد بشأن بيع الأسلحة – بعد سنوات من الطلبات المتوقفة من قبل الإمارات لشراء الطائرة المقاتلة – F35 مرتبط بالمبادرة الدبلوماسية الأوسع (ناحوم برنيع، ٢٠٢٠).

والى جانب حضور قضية التسلح في مسألة الامن المرتبطة بعملية السلام بين إسرائيل والامارات، نشرت تقارير إسرائيلية عديدة عن موضوعات التعاون والتنسيق الامني في هذه العملية. ومما ذُكر حول ذلك، أن وزارة الاستخبارات قدمت إلى مجلس الامن القومي الإسرائيلي الذي أوكلت له مهمة تنسيق الاستعدادات الاسرائيلية لتوقيع اتفاقات مع الإمارات وثيقة جاءت فيها المسألة الامنية عل رأس قائمة "أبرز محاور التعاون المحتمل بين إسرائيل والإمارات. وجاء في هذه الوثيقة: إن التهديدات المباشرة التي تتعرض لها الامارات واسرائيل متشابهة وتأتي من المصدر ذاته؛ إيران. وأشارت الوثيقة إلى "إمكانية توسيع التعاون الامني المشترك القائم بالفعل في تامين الملاحة البحرية الامريكية في منطقة الخليج (جيلي كوهين، ٢٠٢٠).

وعلى خلفية اهتمام إسرائيل بتوسيع التعاون الامني بين البلدين، هبط رئيس الموساد يوسي كوهين في الامارات ٢٠٢٠/٨/١٨ وإحدى القضايا المطروحة للمناقشة محاولة صياغة مذكرة تفاهم بين البلدين وتحدث وزير الامن الاسرائيلي بين غانتس مع نظريه الاماراتي محمد البواردي في ٢٠٢٠/٨/٢٥، وناقشا الحاجة إلى تعزيز اتفـــاقية السلام التي من شأنها أن تنشئ من بين أمور أخرى علاقات أمنية بين البلدين. كما ناقش الوزيران قنوات التعاون الممكنة بين الاجهزة الامنية وعزمهما على إقامة علاقات عمل وثيقة ومستمرة ومثمرة، واتفق الاثنان على الحفاظ عل قناة مفتوحة بينهما ومن خلال المستويات المهنية (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

وصلت الامارات وإسرائيل في وقت قصير من العلاقة بينهما إلى مرحلة التصنيع العسكري المشترك، بعد الاتفاق على تصميم وتصنيع سفن غير مأهولة قادرة على تنفيذ هجمات مضادة للغواصات، وهي الصناعة التي تمهد لحلف إستراتيجي جديد في الشرق الأوسط ويُعتبر هذا التطور الذي تم في ٢٠٢١ أول شراكة من نوعها بين إسرائيل ونظام عربي، من خلال اتفاق الصناعات الدفاعية الإماراتية "إيدج"، مع شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية "آي إيه آي" (IAI) في دبي، لتصميم سفن غير مأهولة يمكن أن تستخدم لأهداف عسكرية وأخرى مدنية وتجارية. ووفقا للاتفاقية، تم تصميم وتصنيع سلسلة من السفن غير المأهولة من فئة("إم-١٧٠" M-170) حيث تتيح هذه السلسلة استخدام تطبيقات عسكرية تركز على

الاستخبارات والمراقبة وجمع المعلومات، ولديها القدرات للقيام بدوريات الحدود البحرية، وتدابير الأمن البحري، وكشف الألغام، واكتشاف ومهاجمة الغواصات ،كما تم تكييف السفن لتتلاءم مع استخدامات مدنية في علم البحار والمحيطات، ومراقبة التلوث، والتنقيب عن النفط والغاز في البحار، ونقل المواد والسوائل، والبحث والإنقاذ، ومكافحة الحرائق، والتدخل المبكر لمنع الحوادث البحرية ،وتزامن توقيع الاتفاقية مع الزيارة العلنية الأولى التي قام بها قائد "سلاح الجو الإسرائيلي" عميكام نوركين في عام ٢٠٢١، وسبقتها زيارة نظيره الإماراتي إبراهيم ناصر العلوي للقاعدة الجوية الإسرائيلية "بالماخيم" جنوب تل أبيب، ضمن مناورات "العلم الأزرق"، وسرّعان تبادل الزيارات والوفد بين إسرائيل والإمارات، ومشاركة شركات أمنية وعسكرية وسيبرانية إسرائيلية في معرض دبي للطيران، تم توقيع أول اتفاقية للتطبيع العسكري بينهما (الجزيرة نت، ٢٠٢١).

وبعد اتفاقية تصنيع السفن، سعت الصناعات الجوية الإسرائيلية إلى إبرام اتفاقية لتطوير مشترك مع الإمارات لمنظومات دفاعية للطائرات المسيّرة. علما بأن الطرفين وقّعا في مارس/آذار لعام ٢٠٢٠ مذكرة تفاهم بين مجموعة "إيدج" الإماراتية ومجموعة "آي إيه آي" الإسرائيلية أيضا، لتطوير نظام متقدم للدفاع ضد الطائرات المسيرة (الجزيرة نت، ٢٠٢١).

وقد أعلن في بداية أبريل/نيسان ٢٠٢٢ أن قيمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية بلغت ١١.٢ مليار دولار العام الماضي، وأن ٧٪ منها كانت لدول عربية وقعت اتفاقات للتطبيع مع إسرائيل تحت اسم اتفاقات أبراهام (الجزيرة نت، ٢٠٢٢).

*** تداعيات التطبيع الاماراتي ــ الاسرائيلي على القضية الفلسطينية**

وقد قامت معظم الدول العربية وبالاخص دول الخليج العربي قبل التوصل لحلول عادلة للقضية الفلسطينية في الاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل لاسباب داخلية وخارجية، مما ساعد على خلق مقاربة لنظرية جديدة تفيد ان التطبيع والمصالح عنوان لمرحلة وليست حلاً جذرياً لنزاع وصراع عبر جولات كبيرة من التفاوضات على مدى السنوات الطويلة، وبصرف النظر عن موقف الشعب الفلسطيني من هذا التطبيع مع العلم أن الرأي العربي مازال يرفض الاعتراف في اسرائيل (يوسف، ٢٠٢٠: ٤٥)

يرتبط مفهوما "الأمن العربي" و"القضية الفلسطينية" بعلاقة عضوية يمكن النظر إلى طبيعتها من زاويتين: الأولى ما ترمز إليه إسرائيل كمصدر تهديد لأمن الدول والشعوب العربية كلها وليس فقط لأمن الشعب الفلسطيني وحده، باعتبارها دولة غاصبة مرتبطة بالاستعمار، وذات أيديولوجية توسعية، والثانية ما ترمز إليه القضية الفلسطينية، باعتبارها أرضاً عربية مهددة ثم مغتصبة، وتحولها إلى قضية "قومية" لا يجوز لأي دولة عربية منفردة أن تتعامل معها إلا في الإطار الذي تحدده جامعة الدول العربية. (الفاعوري، ٢٠١١: ٤٩-٥٢)

*** تداعيات التطبيع الإماراتي ـالإسرائيلي على أمن واستقرار المنطقة العربية**

في العقد الأول من القرن ٢١ تميزت العلاقات العربية الاسرائيلية بتحولات واختلافات لم يكن لها مثيل في سرعتها وتأثيرها والعلنية منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي قبل أكثر من ٧٠ سنة، و لم يكن خافياً على أحد ما جرى في عمود العالم العربي من انقسام فلسطيني وتشتت عربي وتراجع إقليمي والدعم الكبير الذي تدعمه الولايات المتحدة لدولة إسرائيل وعند النظر لهذه التحولات نجد أن معظمها جاء من خارج الصراع العربي وأبرز شيوع الإعتقاد أن إسرائيل يمكن الإعتماد عليها من خلال علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وتقديمها لبعض الخدمات في المجال التكنولوجي وهو ما يتعارض بشكل واضح مع الطبيعة الإسرائيلية بفرض القيود على الدول العربية وتأخيرها لفتح المجال لإسرائيل لتكون القوة الإقليمية لباقي الدول (احمد جلال، ٢٠٢١ : ٤٧).

ومن أهم اشكال التطبيع بين الكثير من الدول العربية وإسرائيل التعاون الأمني الذي وصل لدرجات لم تسبق من قبل في تاريخ العلاقة بين إسرائيل والشعوب العربية حيث تفضل الدول العربية التعاون الامني مع إسرائيل لما تشهده من تقدم تكنولوجي واستخباري، حيث قال رئيس الوزراء يسرائيل كاتس في ٢٠١٩/٢/٢٤ ان الدول العربية التي لا تقيم علاقة سياسية مع اسرائيل تقيم علاقة استخباراتية وامنية معها، وان اسرائيل تقوم على دفع لتلك العلاقات لتكون علاقتها مدنية مع تلك الدول، وكانت اهم الاهداف الاسرائيلية التي تسعى لها من خلال التطبيع مع الدول العربية هو العمل على فتح افاق تعاون امني واسع بهدف تحجيم المقاومة في دولة فلسطين والتخلص منها من خلال التبادل المعلوماتي او من خلال منع ايصال السلاح للمقاومة ووقف ايصال الاموال والتبرعات من الافراد والجمعيات والمؤسسات للمقاومة (الفقعاوي، ٢٠٢٢ : ٤٤٣-٤٤٢).

وكان لموجة التطبيع اثار على الصعيد الامني والعسكري فكانت التحولات تجري بشكل واضح حيث كانت الدول العربية ترى إيران هي الخطر الاكبر على امنها الوطني وليست اسرائيل ومن ثم باتت مستعدة لمواجهة التحالف العسكري مع اسرائيل مما ادى الى تشكل انقلاب كلي على المعادلات العسكرية والامنية والاستراتيجية في تلك المنطقة وبالاخص ان إيران تجد في هذه المعادلة استفزازا كبيرا لها مما فتح المجال لزيادة التوتر بين إيران وباقي الدول العربية (حسن نافعة، ٢٠٢٠)

وتعتبر اتفاقية التطبيع الإسرائيلية مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين من أهم التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية والتي ساهمت في تطور العلاقات العربية الإسرائيلية، والتي كان لها التأثير المباشر على الأمن القومي العربي والنظام الإقليمي الخليجي (أحمد جلال ،٢٠٢١ :٤٧).

وتكمن خطورة التطبيع الإماراتي الإسرائيلي على الأمن القومي للوطن العربي في الإعتراف الرسمي بإسرائيل واعتبارها بلداً طبيعياً وحليفاً لبعض الدول العربية، ومن أخطر ما تقوم به إسرائيل تشتيت الدول العربية عن كونها العدو الأول لهم ومحاولتها لخلق عدو آخر حتى لا تتوحد الحكومات العربية ضدها؛ حيث أنها نجحت في إقناع دول

الخليج بأن إيران هي العدو الأول والمهدد الأساسي لوجودهم وقوميتهم (المركز الديمقراطي العربي ،٢٠٢١ :٥٢).

*** التداعيات المترتبة على التطبيع الإماراتي _الإسرائيلي على القضية الفلسطينية**

من أخطر الأعمال التي تقوم بها إسرائيل محاولة إقناع العرب وتشتيت نظرهم عن كونها العدو الوحيد لهم وحاولت خلق عدو اخر حتى لا تتجمع صفوف العرب ضدها بحيث تتظاهر أمام بعض الدول بأنها الصديقة الحليفة لهم وإن العدو الأول للدول هو الإرهاب بصرف النظر عن كونها من أكثر الدول المصدر والمشجعة للإرهاب من خلال التعسفية التي تتعامل بها مع الفلسطينين، وقد نجحت بالفعل مع دول الخليج التي ترى أن إيران هي عدوها والمهدد الأول لوجودها وقوميتها بدلاً من إسرائيل التي تعتبر في نظر الإمارات والبحرين الصديقة لهم بعد تطبيع العلاقات مع العلم بأن إيران وإسرائيل لا تقل خطورة عن أمن واستقرار الدول العربية (المنهاج السلفي، ٢٠٢٢).

وخلف تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل تداعيات واضحة وواسعة أثرت على السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي الذي يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وكذلك تداعيات على الواقع الفلسطيني الداخلي والخارجي.

وقد أثرت أوضاع المنطقة العربية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي والتدخل الدولي في إعطاء الدول العربية أهمية وأولوية لأمنها ومصالحها على حساب القضايا العربية وبشكل خاص القضية الفلسطينية الأمر الذي زاد في تقارب إسرائيل مع الدول العربية وأضعف من ملف القضية الفلسطينية فظهرت مجموعة من التداعيات للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية يمكن على النحو التالي:

أولاً: التداعيات الاقتصادية

قامت إسرائيل في ٢٠٢٠/٩/١٥ بتوقيع اتفاقا في واشنطن لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع دولة الإمارات العربية والمتحدة ومملكة البحرين بحضور دونالد ترامب الرئيس الامريكي الأسبق، حيث أن للإمارات مركز مهم إذ تعتبر أول دولة خليجية وثالث دولة عربية توقع اتفاق تطبيع مع الدول العبرية وجاء بعدها البحرين وتلاها السودان ومن ثم بالنهاية المغرب بعد اعتراف المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المصرية في دولة إسرائيل (الشرق الاوسط، ٢٠٢٠)

ويمكن إجمال أهم التداعيات الاقتصادية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية: –

١– ساهم التطبيع الاقتصادي الإماراتي –الإسرائيلي إلى دخول إسرائيل بشكل كبير للأسواق العربية ومنح فرص أكبر للاستثمارات الإسرائيلية في الدول العربية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي والقدرة الإسرائيلية في إضعاف الموقف الفلسطيني، وتعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية، وزيادة الانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينيين.

٢– دخول إسرائيل للمنطقة العربية اقتصادياً يضعف خيارات المقاومة والمقاطعة العربية للمنتجات الإسرائيلية في ظل الدعم العربي الرسمي والواضح لإسرائيل.

٣– ساهم التطبيع الاقتصادي في تقليل فرص التكامل الاقتصادي العربي، وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني وزيادة حاجة الفلسطينيين المستمرة للاقتصاد الإسرائيلي والبضائع والمنتجات الإسرائيلية.

ثانياً: التداعيات السياسية

تهدف إسرائيل في المقام الأول إلى انتزاع اعتراف الدول العربية وخصوصاً المطبعة لها بيهودية الدولة الإسرائيلية وعبريتها حيث إنَّ مجرد موافقة تلك الدول على صفقة القرن، يعني اعترافها علناً بيهودية الدولة العبرية، وما يتبع ذلك من مخططات لتصفية القضية الفلسطينية ومن أن تؤدي إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية .وإن تساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية- الإسرائيلية، وأن تدفع النظام العربي إلى مزيد من الانقسامات والانهيارات بصورة أكبر مما هو عليه الآن وسيؤدي التطبيع أيضًا إلى فقدان دول الثقل السياسي العربي التي كانت متمثلة في مصر وسوريا والعراق إلى وزنها السياسي الإستراتيجي في التفاوض مع إسرائيل، كذلك إفقاد فلسطين القدرة على الـــتأثير في دول العالم بسبب افتقارها إلى الأدوات المؤثرة والمصالح التي يمكنها تقديمها , فيما كانت في السابق مكسباً لأي دولة تتبنى القضية الفلسطينية (مجموعة باحثين، ٢٠٢٠ : ٨١).

كما أن التعاون السياسي الإماراتي الإسرائيلي يضعف من موقف السلطة الفلسطينية والمنظمات والفصائل الفلسطينية في نظامها ضد الاحتلال الإسرائيلي من حيث الدعم العربي والإسلامي المساند للحق الفلسطيني والمقاومة للمحتل إلى التبرير الإسرائيلي لمفهوم الأمن.

كما أن إسرائيل تسعى لإستدراج الدول العربية جميعها لتطبيع العلاقات معها من خلال الإستفادة من الأوضاع السياسية في المنطقة مثل خطر التمدد الإيراني بالنسبة لدول الخليج إلى جانب توقيعها لاتفاقية التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين وذلك من أجل الإندماج في المنطقة العربية بشكل أكبر لأن ذلك سيساعده في الجانب السياسي (علي الجبلي ،٢٠٢٠ :٣٧). وفي المجمل يمكن ملاحظة أهم التداعيات السياسية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية على النحو التالي (أيمن يوسف ،٢٠٢٠ :٤٦-٤٨): -

١- أضعف مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك أضعف دور السلطة الفلسطينية: يؤدي التطبيع الإماراتي-الإسرائيلي إلى عدد من التداعيات التي تؤثر بشكل مباشر على السلطة الفلسطينية من جانبين: الجانب الأول برنامجها وحلفائها أما الجانب الثاني فيتمثل على صعيد شعبيتها في الوسط الفلسطيني، ونتيجة للتطبيع العربي الإسرائيلي الذي رافقه انغلاق أفق البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية القائم على التفاوض مع إسرائيل وقعت السلطة في مأزق الفشل السياسي (حمدي أحمد :٩٥).

٢- أضعف دور المقاومة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير: ينعكس التطبيع الإماراتي مع إسرائيل انعكاساً مباشراً على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها ،وكان للتطبيع الأثر الواضح على مشروع المقاومة في قطاع غزة وكذلك حركة المقاومة في الأوساط الفلسطينية التي تحاربها اتفاقيات التطبيع وهذا يتعارض مع ما تناولته مبادرة السلام العربية التي جاء فيها دعم المقاومة الفلسطينية للوقوف في وجه الإحتلال الإسرائيلي ،وينتج عن التطبيع ظواهر تسعى لتشويه صورة المقاومة الفلسطينية والنضال الفلسطيني وتلميع صورة إسرائيل ويزعم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية تستوعب الجميع وتدعوا للسلام

وأن المقاومة الفلسطينية تقف عقبة أمام ذلك (حمدي أحمد :٩٦).

٣- شكل التطبيع اعترافاً بإسرائيل وورقة مساومة لدى الإسرائيليين والأمريكيين تجاه الأطراف العربية.

٤- تغيير مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية والقبول بالإعتراف بإسرائيل: ساهم التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي ومسارعة العديد من الدول والأنظمة العربية لإرضاء الإدارة الأمريكية من خلال إقامة علاقات مع إسرائيل في تراجع الإهتمام العربي بالقضية الفلسطينية وساعد على تغيير مواقف الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية على الرغم من كافة الإعلانات الرسمية التي تضمن أن فلسطين هي أولوية بالنسبة للدول العربية والشعوب العربية.

ساهم التطبيع الإماراتي -الإسرائيلي في استفراد اسرائيل تجاه عرقلة قضايا الوضع الراهن (القدس والإستيطان، واللاجئين والمياه)، ويمكن ملاحظة ذلك بأن التطبيع قد أدى إلى زيادة الممارسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية من خلال الإنتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس خاصة حي الشيخ جراح من تهجير إجباري للعائلات الفلسطينية وأحكام إخلاء غير قانونية صدرت عن محاكم الكيان الصهيوني بحق عائلات من حي سلوان وحي الشيخ جراح في القدس العربية (معاذ العامودي :٣). بالإضافة للاعتداءات المستمرة على قطاع غزة حيث يشهد قطاع غزة بين الحين والآخر سلسلة من الغارات الجوية والقصف المدفعي على قطاع غزة بكافة أنحائه وتسفر عن تدمير واسع للمواقع الأمنية للمقاومة الفلسطينية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٩)

كما أدى التطبيع الإماراتي –الإسرائيلي إلى إضعاف قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية (قرار ٢٤٢، قرار ٣٣٨، قرار ١٨١، قرار ١٩٤، قرار ٣٢٣)[١] وذلك من خلال قبول الإمارات بالإعتراف بإسرائيل وما رافق ذلك الاعتراف من انتهاء المصوغ القانوني في التأثير على صفة إسرائيل كدولة محتلة.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والسياسية للتطبيع على الجوانب االفكرية والثقافية

فقد أدى التطبيع الاقتصادي والسياسي للعلاقات الإمارتية الإسرائيلية إلى تطبيع ثقافي خلق معه أبعاد تؤثر بشكل واضح وصريح في التاريخ العربي والهوية القومية للشعوب العربية، ويعتبر هذا اختراقاً للثقافة العربية ويعد من أهم أبعاد التطبيع فهو يقود الدول العربية ككل وبالأخص فلسطين إلى حالة من الانهيار الحضاري أمام الثقافة الإسرائيلية (علي الجبلي :٤٧).

و لم يكن التطبيع الثقافي وليد اللحظة لكن في الأعوام الأخيرة بدأ يؤثر على الثقافة الفلسطينية والعربية بشكل أقوى وأوضح لإعادة تشكيل الوعي العربي ولضرب كل من يجتهد في تخليد القضية الفلسطينية وإظهارها للعالم وإبقائها حية لدى جميع الشعوب (الخليج أونلاين ،٢٠٢٠).

[١] لمزيد من التفاصيل حول القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، انظر في مرجع مجدي عيسى، القرارات الأممية والقضية الفلسطينية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، ص ٤-٩.

وعليه يمكن ملاحظة تأثير التطبيع الثقافي والفكري على القضية الفلسطينية من خلال ما يلي

١- ساعد في إضعاف الهوية العربية بشكل عام والهوية الفلسطينية بشكل خاص في ظل زيادة تأثيرات العولمة الاقتصادية الثقافية والإعلامية، حيث تظهر خطورة دخول إسرائيل للمنطقة العربية في تغيير ثقافة وأفكار الأجيال العربية تجاه إسرائيل وإمكانية زيادة حجم الانبهار في إسرائيل كنموذج عربي في المنطقة العربية.

٢- سعي إسرائيل إلى تسويق الديانة اليهودية ضمن مشروع (الديانة الإبراهيمية الجديدة)*، وزيادة التأثير في تهويد أراضي فلسطين لإخفاء الجانب الإسرائيلي والتأثير في الفكر العربي.

٣- يساهم التأثير الثقافي والفكري في إنهاء المقاطعة الثقافية العربية –الإسرائيلية وانتهاء ما يسمى بالصراع الوجودي بين العرب وإسرائيل.

حيث سيساهم كل ذلك إلى إنهاء الصورة النمطية لدى العرب حول جرائم إسرائيل وانتهاء حالة عدائها وانتهاكها للعرب. وعليه فإن التطبيع الثقافي من شأنه أن يعزز دخول إسرائيل للمنطقة العربية بشكل كبير، بحيث تصبح خطورتها بقبول القيم والثقافة الإسرائيلية كجانب مؤثر ينقل من خلاله الأجيال العربية والتي تأثرت بالعولمة الثقافية والإعلامية إلى مرحلة متقدمة من القبول بإسرائيل كدولة كبقية دول العالم وإلى الانبهار بها وبكافة مكوناتها الثقافية، الأمر الذي يضعف معه الحق الفلسطيني والهوية الفلسطينية، ونسيانها وتناسيها حول كل ما قامت وسوف تقوم به إسرائيل من اعتداء بحق الشعب الفلسطيني.

*** خاتمة الدراسة**

شكلت الابعاد الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإمارتي الإسرائيلي التأثير الكبير على القضية الفلسطينية، حيث أظهرت الدراسة عمق ذلك التأثير ونتائجه في جوانبه الاقتصادية والسياسية بل امتد إلى الجانب الفكري والثقافي كمحاولة من إسرائيل إلى الدخول للمنطقة العربية، والاعتراف بها بها، والتصدي إلى أي محاولة لمقاومة مشروعها في المنطقة العربية، في الوقت الذي شكلت فيه الدول العربية والتي دخلت معه في علاقات جديدة وبشكل خاص الإمارات بوابة لتحقيق أهدافها التوسعية والتطبيعية، فقد سعت إسرائيل إلى إغلاق الباب أمام محاولات استنهاض الاعتراف الوجودي للشعب الفلسطيني على أرضه، واضعاف خيارات المقاومة الفلسطينية عربياً، والدفع إلى الاعرتاف بهيودية الدولة الإسرائيلية، والترويج من خلال الإمارات لمشروع الديانة الإبراهيمية الجديدة، الأمر الذي يثبت معه بأن المشروع الإسرائيلي لا يقف على إنهاء القضية الفلسطينية فقط بل يمتد إلى مشروع فكري وثقافي يمتد إلى الهوية العربية والمنظومة الثقافية العربية كجانب اختراقي وتذويبي.

* -وهو مشروع يقوم على ربط الديانات الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، على اعتبار نسبة للنبي إبراهيم عليه السلام، وقد بدأ الترويج للفكرة في إطار تطبيع ثقافي يهدف إلى إضعاف الدين الإسلامي والترويج لليهودية، في مقابل اعتبر الكثير من المفكرين الإسلاميين ومن بينهم الشيخ أحمد الطيب (شيخ الأزهر) تهدف إلى مصادرة حق الإنسان بحرية الاعتقاد الديني والايمان.للمزيد أنظر في موقع بي بي سي عربية بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١: الأزهر والإبراهيمية: ما هو الدين الجديد الذي رفضه الإمام أحمد الطيب؟ وما علاقته بإسرائيل والإمارات.

وفق ضوء كل ذلك يمكن اجمال أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: -

١- أوضحت الدراسة بأن أسباب التراجع وعدم الاهتمام العربي للقضية الفلسطينية تمثل باهتمامات الدول العربية بمصالحها وقضاياها الداخلية كأولوية في مقابل زيادة حدة الصراعات العربية –العربية وانعكاس ذلك سلباً على القضية الفلسطينية.

٢- لجوء عدد من الدول العربية وبشكل خاص الإمارات العربية المتحدة للتطبيع مع إسرائيل بدافع تحقيق مصالحها بحماية أمنها إزاء التهديدات الخارجية وبشكل خاص إيران وزيادة تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل ذلك كان الهدف الإسرائيلي في التطبيع تصفية القضية الفلسطينية وعملية السلام وتعزيز نفوذها وتوسعها في المنطقة العربية.

٣- ظهرت التداعيات السياسية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية من خلال: إضعاف عملية السلام في الشرق الأوسط وإضعاف دور السلطة الفلسطينية، إضعاف دور المقاومة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية على القضية الفلسطينية وسلب حق الفلسطينيين في حق تقرير المصير حيث ينعكس التطبيع الإماراتي مع إسرائيل بشكل مباشر على حركات المقاومة الفلسطينية، الاعتراف بإسرائيل وتغيير مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٤- ظهرت التداعيات الاقتصادية للتطبيع الإماراتي – الإسرائيلي على القضية الفلسطينية من خلال: المساهمة في دخول إسرائيل بشكل كبير للأسواق العربية والاستثمارات الإسرائيلية وهذا انعكس على زيادة قوة إسرائيل وتأثيرها في إضعاف الموقف الفلسطيني، ودخول إسرائيل للمنطقة العربية اقتصادياً وإضعاف خيارات المقاطعة العربية للمنتجات الإسرائيلية، المساهمة في تقليل فرص التكامل الاقتصادي العربي وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني.

٥- شكلت التداعيات الاقتصادية والسياسية للتطبيع الإماراتي –الإسرائيلي على القضية الفلسطينية زيادة في التأثير الفكري والثقافي من خلال: المساعدة في إضعاف الهوية العربية والهوية الفلسطينية بشكل خاص في ظل زيادة تأثيرات العولمة الثقافية والاقتصادية والإعلامية، تسويق الديانة اليهودية من خلال مشروع (الديانة الإبراهيمية الجديدة) وزيادة التأثير في تهويد الأراضي الفلسطينية، المساهمة في إنهاء المقاطعة الثقافية العربية –الإسرائيلية وإنهاء ما يسمى بالصراع الوجودي العربي – الإسرائيلي.

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:-

١- ضرورة التنبه إلى خطورة التطبيع مع إسرائيل وعلى مختلف المستويات لما له من تداعيات في إضعاف الحق العربي والفلسطيني، والتأكيد على أنه لا يوجد ما يسمى بالسلام مع إسرائيل وأن عملية استعادة الحقوق العربية والفلسطينية لا تأتي إلا بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

٢- الدعوة إلى عقد الندوات والمؤتمرات الرسمية وغير الرسمية العربية التي تتناول خطورة التطبيع مع إسرائيل ودعم نضال الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين والتأكيد على حقوق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

٣- ضرورة تعزيز الدراسات الأكاديمية العربية التي تبحث في مخاطر العلاقات العربية –الإسرائيلية، وأهمية القضية الفلسطينية كقضية ذات أولوية عربية.

*** المراجع**

المنهج الوصفي | خطواته، أهميته، أمثلة عليه، شبكة المعلومات العربية، ٢-٦-٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/aPqceI

مجموعة باحثين، (٢٠٢٠). المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب.

اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي ،٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/DBJ69c

عبد القادر رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة" ،٢٠٠٤، مكتبة الأداب – القاهرة.

"التطبيع".. فلنصحّح المفهوم أولا ،بوابة الأهرام ،١٢-١٢-٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/8zjcpw:

البُعد الاقتصادي ومؤشراته في التنمية المستدامة، أخبار الخليج ،٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/AwOmWw

عبد المنعم المشاط،"التنمية السياسية في العالم الثالث" ،١٩٨٨، مؤسسة العين للنشر والتوزيع – الإمارات.

معتصم محمد،" مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣ "،٢٠١٥، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين.

هيوك كازنيف،"الاتصال السياسي: نماذج الاتصال السياسي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية" ،٢٠١٤، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عمرو المجالي، "تداعيات التطبيع العربي مع إسرائيل على القضية الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة" ،٢٠٢١، جامعة مؤتة.

روبرت غيلبين،"الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات.

السياسة العكسية في الصراع مع الاحتلال، مجلة حسني ،٢٢-٤-٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/YjKmS

هاني، فاتحة الدازي، (٢٠٢٠). دول الخليج واسرائيل بعد اتفاقية ابراهيم، مبادرة الصلاح العربي https://www.arab-reform.net/

ابو عامر، عدنان، (٢٠١٧). الموقف الاسرائيلي مع الازمة الخليجية موقع الجزيرة الالكتروني، https://www.aljazeera.net/

خلود جدي، سمية مسعودي، (٢٠١٦). جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٨٨، جامعة العربي التبسي.

محمد المغني، "موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها ١٩٨٧-٢٠٠٦م" ،٢٠١٦، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين.

جعفر عبدالسلام، محمود داود، (٢٠٠٦). الصراع العربي الاسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، رابطة الجامعات الإسلامية.

حسن، دارين، (٢٠١٦). دور الاتفاقيات مع اسرائيل في تشجيع الشباب الفلسطيني على التطبيع مع الاسرائيليين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

اسماعيل، السيد محمد علي، (٢٠١٠). التطبيع في معاهدة السلام العربية _ الاسرائيلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصور كلية الحقوق.

داوود، سعيد، (٢٠٠٢). التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي – الاسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت الفلسطينية.

أحمد نوفل "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي" ،٢٠١٠، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

المومني، حسن، (٢٠٢٠). التحولات في العلاقات العربية الاسرائيلية، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة التحولات في العلاقات العربية _ الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، على الرابط: https://bit.ly/3oZYkH0

العشماوي، عماد الدين، (٢٠١٩). استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها ؟، مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية.

أحمد، جلال، (٢٠٢١). التطبيع والتحديات وإمكانية المواجهه، تركيا، المسار للدراسات الانسانية.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠٢٠). اتفاق ابراهام تطبيع علاقات ام اعلان تحالف قائم بين الامارات واسرائيل، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية.

من الخفاء إلى العلن. تسلسل تاريخي لمسار التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، الجزيرة نت ،١٤-٨ - ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/FUsl9Z

الحمد، جواد، (٢٠١٩). خاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٢٨١، فلسطين، القدس.

شفيق، ناظم، (٢٠٢١). أبعاد الاختراق الصهيوني جدران جديدة ومظالم وأفاق، مجلة الشؤون الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث.

الكتاب السنوي لدولة الامارات المتحدة، (٢٠٢١). اتفاقيات التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي تدعم موقع دولة الامارات عالميا، https://www.moec.gov.ae/ar/

العربي News، العلاقات التجارية الإسرائيلية الإماراتية، (٢٠٢٢). https://www.bbc.com/

عبدالكريم طارق،"تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (١٩٧٨-٢٠٢٠)"،٢٠٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. خطط تعاون عسكري بالبحر الأحمر ورئيس الموساد في أبو ظبي ،١٨-٨-٢٠٢٠، الجزيرة نت ،متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/4cEGD

الربيع العربي والثورات المضادّة والتطبيع ،٣-٣-٢٠٢١، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/YBRVWw

أيمن يوسف، "تداعيات التطبيع العربي العربي المحتملة على القضية الفلسطينية "، ٢٠٢٠، منظمة التحرير الفلسطينية –مركز الأبحاث.

أحمد جلال، "أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي" ،٢٠٢١، كلية السياسة والإقتصاد –جامعة السويس.

حسن، نافعة، (٢٠٢٠). مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع اسرائيل، مجلة الشؤون الفلسطينية.

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب ٢٠٢٠ دراسة حالة (الإمارات – البحرين)، المركز الديمقراطي العربي ،٢٧-٩-٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/mpLDWQ

التحولات في العلاقات العربية –الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية ،١٣-١٠-٢٠٢٠، مركز دراسات الشرق الأوسط -الأردن، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/YwaQah

علي الجبلي، "التطبيع الخليجي"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

حمدي أحمد، "اتفاقيات التطبيع العربي مع "إسرائيل" "، قضايا سياسية.

معاذ العامودي، "حي الشيخ جراح.. خطة طرد الفلسطينيين من القدس ".

الإعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والمباني المدنية في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،٣-٥-٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/0BQrCZ

ابو رزق، محمد، (٢٠٢٠). بين المواقف والواقع هل هناك خلاف سعودي على التطبيع مع اسرائيل، الخليج اون لاين، على الرابط الاتي: http://ncems.org/ar/publications/middle-eastpapers/171